

أثر تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية في تطوير الإطار المفاهيمي لأبعاد المحاسبة عن التنمية المستدامة (دراسة تطبيقية على البنوك المدرجة في بورصة فلسطين)

Effect of application of the International Financial Reporting Standards (IFRS) on the development of the conceptual framework for the accounting dimensions of sustainable development (Applied study on banks listed on the Palestine Stock Exchange)

د. عيد الرحمن محمد رشوان²

الكلية الجامعية للعلوم والتكنولوجيا/ غزة/ فلسطين

د. جهاد محمد شرف¹

Abstract: This research aims to identify the impact of the application of International Financial Reporting Standards (IFRS) in developing the conceptual framework for Sustainable Accounting in Banks listed on the Palestine Stock Exchange, the study also aims to identify Sustainable Accounting in terms of its reality, benefits and role in achieving Sustainable Development, the analytical descriptive approach was used to identify the problem. the study and theoretical framework of the research. The statistical program (SPSS) was used to answer the research questions and test Hypotheses.

The researchers used questionnaire in the field study, it was distributed to (39) General Managers, Financial Managers, Financial Supervisors, and Auditors working in banks listed on the Palestine Exchange.

The results of the study found that the implementation of IFRSs affects the development of accounting for the social dimension of sustainable development by 31%, while it affects the development of accounting for the environmental dimension of sustainable development by 60%, affects the development of accounting for the socio-economic sustainable dimension by 38.9% While accounting for the technological dimension of sustainable development is 30.6%.

The research recommended that the conceptual framework for sustainable accounting should be developed to better measure and record accounting for the social dimension, environmental dimension, economic dimension and technological dimension.

key words: International Financial Reporting Standards (IFRS). Conceptual Framework, Accounting for Sustainable Development, Dimensions of sustainable development

الملخص: يهدف البحث الى التعرف على أثر تطبيق المعايير

الدولية لإعداد التقارير المالية في تطوير الإطار المفاهيمي للمحاسبة عن التنمية المستدامة للبنوك المدرجة في بورصة فلسطين، كما يهدف البحث أيضاً إلى التعرف على الجوانب المحاسبية عن التنمية المستدامة من حيث واقع المحاسبة المستدامة وفوائدها ودورها في تحقيق التنمية المستدامة. وتم استخدام المنهج الوصفي التحليلي في تحديد مشكلة الدراسة وتحديد الإطار النظري للبحث، كما تم استخدام البرنامج الإحصائي (SPSS) في الإجابة على التساؤلات البحثية واختبار الفرضيات. وقد استخدم الباحثان الاستبانة كأداة للدراسة الميدانية، حيث وزعت على عدد (39) من المدراء العاميين، والمدراء الماليين، والمراقبين الماليين، ومدققي الحسابات العاملين بالبنوك المدرجة في بورصة فلسطين.

وتوصل نتائج البحث إلى أن تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية يؤثر في تطوير المحاسبة عن البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة بنسبة 31%، بينما يؤثر في تطوير المحاسبة عن البعد البيئي للتنمية المستدامة بنسبة 60%، يؤثر في تطوير المحاسبة عن البعد الاجتماعي الاقتصادي المستدامة بنسبة 38.9%، بينما يؤثر في تطوير المحاسبة عن البعد التكنولوجي للتنمية المستدامة بنسبة 30.6%.

وقد أوصى البحث بضرورة تطوير الإطار المفاهيمي للمحاسبة المستدامة لقياس وتسجيل محاسبي بشكل أفضل للبعد الاجتماعي والبعد البيئي والبعد الاقتصادي والبعد التكنولوجي. الكلمات المفتاحية: المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، الإطار المفاهيمي للمحاسبة عن التنمية المستدامة، أبعاد التنمية المستدامة.

1/ الإطار العام للدراسة:

1/1 مقدمة:

أخذت المحاسبة المستدامة دوراً هاماً من خلال دراستها للمفاهيم المحاسبية والإفصاح عنها للتأكد من الاستخدام الأمثل للموارد بهدف تعظيم وتنمية الثروة لأصحاب المصالح والمستثمرين والعمل على تحمل إدارة الشركات لمسؤولياتها الاجتماعية والبيئية والاقتصادية وتنفيذ الأعمال بصورة تخدم المصالح العامة وبما تحقق الانتفاع لأصحاب العمل والمجتمع ككل.

حيث إن معظم الشركات التي تهتم بالتنمية المستدامة في عملياتها تركز في برامجها على تحقيق الأبعاد (الاجتماعية، والبيئية، والاقتصادية)، وعلى الرغم من عدم وجود الكثير من الشركات التي تسعى إلى قياس وتحقيق أبعاد المحاسبة عن التنمية المستدامة، ألا أن هناك ضغوط من مختلف أصحاب المصالح على الشركات لقياس أدائها الاجتماعي والبيئي والاقتصادي والافصاح عنه في تقارير المحاسبة عن التنمية المستدامة من خلال الالتزام بتطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية عند إعداد هذه التقارير.

ولهذا ظهرت الحاجة الملحة إلى وجود نظم محاسبية قوية تتميز بالكفاءة والفاعلية من أجل تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية من قبل البنوك، للإسهام في قياس وتحقيق أبعاد التنمية المستدامة الشاملة لتزويد أصحاب المصالح والمستثمرين بما يحتاجونه من معلومات لمواجهة تحديات التنمية المستدامة، حيث أصبح من الضروري أن تلتزم جميع البنوك بتطبيق معايير المحاسبة الدولية عند إعداد قوائمها المالية، لاستقطاب رؤوس الأموال والاستثمارات الأجنبية، وذلك من أجل تحقيق التنمية المستدامة في المجالات الاجتماعية والبيئية والاقتصادية.

كما أن تبني وتطبيق البنوك المدرجة في بورصة فلسطين للمعايير الدولية لإعداد التقارير الدولية قد يساعد في تحقيق التنمية المستدامة بأبعادها الاجتماعية والاقتصادية والبيئية والتكنولوجية، حيث أن تطبيق المعايير المالية الدولية يساهم في جعل المعلومات الواردة في التقارير المالية للبنوك أكثر وضوحاً ومصداقية لمتخذي القرارات المالية والإدارية، الأمر الذي يخلق بيئة استثمارية وتنموية مناسبة تنعكس بشكل مباشر وغير مباشر على أبعاد وجوانب التنمية المستدامة.

2/1 مشكلة الدراسة:

تعتبر النظم المحاسبية الحالية عاجزة عن قياس أبعاد التنمية المستدامة، وهذا أدى إلى وجود قصور في مخرجات النظم المحاسبية لقياس مدى مساهمة البنوك في تحقيق أبعاد التنمية المستدامة والمنافع التي تعود على المجتمع والبيئة والاقتصاد من الأنشطة التي قامت بتنفيذها تلك البنوك.

وتظهر المشكلة في عدم جود نظم محاسبية يتم من خلالها قياس الأبعاد المختلفة للتنمية المستدامة (الاقتصادية، والبيئية، والاجتماعية)، ولابد من وجود إطار مفاهيمي متكامل لقياس أبعاد المحاسبة عن التنمية المستدامة من خلال تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية.

وبناءً على ذلك يمكن صياغة مشكلة الدراسة في التساؤلات التالية:

السؤال الرئيس:

هل يوجد أثر لتطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية في تطوير الإطار المفاهيمي لأبعاد المحاسبة عن التنمية المستدامة؟

ويتفرع من السؤال الرئيس التساؤلات الفرعية التالية:

1- هل يوجد أثر لتطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية في تطوير الإطار المفاهيمي للبعد الاجتماعي للمحاسبة عن التنمية المستدامة؟

2- هل يوجد أثر لتطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية في تطوير الإطار المفاهيمي للبعد البيئي للمحاسبة عن التنمية المستدامة؟

3- هل يوجد أثر لتطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية في تطوير الإطار المفاهيمي للبعد الاقتصادي للمحاسبة عن التنمية المستدامة؟

4 هل يوجد أثر لتطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية في تطوير الإطار المفاهيمي للبعد التكنولوجي للمحاسبة عن التنمية المستدامة؟

3/1 أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة أساساً للتأصيل العلمي من خلال التعرف على أثر تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية في تطوير الإطار المفاهيمي لأبعاد المحاسبة عن التنمية المستدامة للبنوك المدرجة في بورصة فلسطين، وفي سبيل تحقيق هذا الهدف الرئيس لا بد من تحقيق أهداف فرعية وهي:

- 1- التعرف على أثر تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية في تطوير الإطار المفاهيمي للبعد الاجتماعي للمحاسبة عن التنمية المستدامة.
- 2- التعرف على أثر تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية في تطوير الإطار المفاهيمي للبعد البيئي للمحاسبة عن التنمية المستدامة.
- 3- التعرف على أثر تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية في تطوير الإطار المفاهيمي للبعد الاقتصادي للمحاسبة عن التنمية المستدامة.
- 4- التعرف على أثر تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية في تطوير الإطار المفاهيمي للبعد التكنولوجي للمحاسبة عن التنمية المستدامة.

4/1 أهمية الدراسة:

تظهر أهمية هذه الدراسة في أثر تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية في تطوير الإطار المفاهيمي لأبعاد المحاسبة عن التنمية المستدامة للبنوك المدرجة في بورصة فلسطين، حيث تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية اهتماماً كبيراً من قبل الأكاديميين الباحثين المهتمين على حد سواء، ولقد شهد الفكر المحاسبي المعاصر بعض الدراسات والكتابات التي تناولت هذا المفهوم وأهميته ومدى تطبيقه في الشركات المدرجة في أسواق رأس المال لقياس وتحقيق أبعاد المحاسبة عن التنمية المستدامة، وستكون هذه الدراسة مساهمة علمية متواضعة يستفيد منها الباحثان والمهتمين في هذه المجال.

5/1 فرضيات الدراسة:

بناءً على مشكلة وأهداف الدراسة يمكن صياغة مجموعة من الفرضيات على النحو التالي:

- الفرضية الرئيسية:
- يوجد أثر لتطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية في تطوير الإطار المفاهيمي لأبعاد المحاسبة عن التنمية المستدامة.
- الفرضية الأولى: يوجد أثر لتطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية في تطوير الإطار المفاهيمي للبعد الاجتماعي للمحاسبة عن التنمية المستدامة.
- الفرضية الثانية: يوجد أثر لتطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية في تطوير الإطار المفاهيمي للبعد البيئي للمحاسبة عن التنمية المستدامة.
- الفرضية الثالثة: يوجد أثر لتطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية في تطوير الإطار المفاهيمي للبعد الاقتصادي للمحاسبة عن التنمية المستدامة.
- الفرضية الرابعة: يوجد أثر لتطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية في تطوير الإطار المفاهيمي للبعد التكنولوجي للمحاسبة عن التنمية المستدامة.

6/1 متغيرات الدراسة:

من خلال تحليل مشكلة الدراسة واهدافها واهميتها وصياغة فرضياتها الرئيسية والفرعية تم اعداد النموذج التالي الذي يوضح متغيرات الدراسة المستقلة والتابعة والعلاقة التي تربط بينها كما هو موضح بالشكل التالي



شكل رقم 1 (نموذج الدراسة)

الدراسات السابقة:

قام الباحثان باستعراض الدراسات السابقة التي تناولت متغيرات الدراسة، وتم تقسيمها إلى دراسات باللغة العربية ودراسات باللغة الإنجليزية كما يلي:
أولاً- الدراسات العربية:

1- دراسة (سلامة، 2017):

هدفت الدراسة إلى تحليل أثر تبني معايير التقرير المالي الدولية على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى مصر ودوره في تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة، وتشير نتائج الدراسة إلى أنه على الرغم من وجود علاقة ارتباط إيجابي بين الاستثمار الأجنبي المباشر وتبني معايير التقرير المالي الدولية في مصر، حيث أن تبني معايير التقرير المالي الدولية صاحبه زيادة في حجم الاستثمار الأجنبي المباشر، إلا أن نتائج تحليل الانحدار تشير إلى أنه لا توجد علاقة تأثيرية علاقة سببية بين تبني معايير التقرير المالي الدولية وبين حجم الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث أن تبني معايير التقرير المالي الدولية لم يؤثر جوهرياً على تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

2- دراسة (تلاولة، و جودة، 2015):

هدفت الدراسة إلى التعرف على مفهوم محاسبة الاستدامة وعناصرها، والتعرف على طبيعة العلاقة التي تربط بين درجة الإفصاح عن عناصر محاسبة الاستدامة في الشركات المساهمة العامة الفلسطينية وخصائص الشركة، ولتحقيق أهداف الدراسة تم بناء مؤشر لقياس مستوى الإفصاح عن عناصر محاسبة الاستدامة في التقارير السنوية للشركات، ومن تقارير الاستدامة المستقلة المنشورة عبر المواقع الالكترونية لهذه الشركات، واعتمدت الدراسة على المصادر الثانوية والأولية، حيث استخدمت الاستبانة كأداة للدراسة، حيث بلغ مجتمع الدراسة من جميع الشركات المساهمة العامة المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية خلال لعام 2015 والبالغ عددها (51)، وستكون عينة الدراسة شاملة لمجتمعها، وهي متضمنة خمسة قطاعات رئيسية (قطاع الخدمات، البنوك والخدمات المالية، قطاع التأمين)، و توصلت الدراسة إلى تباين مستوى الإفصاح عن عناصر محاسبة الاستدامة بين القطاعات الاقتصادية محل الدراسة، كما أن مستوى الإفصاح بالمتوسط لم تتجاوز 70%، بينما تصدر القطاع المصرفي والخدمات المالية من بين القطاعات الخمسة، حيث بلغت نسبة الإفصاح عن عناصر محاسبة الاستدامة 90%، كما كشفت الدراسة عن وجود فروق في مستوى الإفصاح عن أبعاد محاسبة الاستدامة للشركات تبعاً للقطاع الاقتصادي.

3- دراسة (البقي، و البشتاوي، 2014):

هدفت هذه الدراسة إلى البحث في واقع المحاسبة عن التنمية المستدامة في الشركات الصناعية الأردنية وبيان أدائها البيئي والاجتماعي والاقتصادي من خلال تبنيها لمبادئ التنمية المستدامة ومتطلبات تطبيقها فيها، واعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، حيث شمل مجتمع الدراسة الشركات الصناعية الأردنية المدرجة في بورصة عمان، حيث صممت استبانة كأداة للدراسة ووزعت على عينة من مجتمع الدراسة الذي شمل (13) شركة من شركات الصناعات الاستخراجية والتعدينية، و (10) شركات من الصناعات الكيماوية، وتوصلت نتائج الدراسة إلى أنه لا زال اهتمام بعض الشركات الأردنية بتطبيق مبادئ التنمية المستدامة غير كافٍ إلى الدرجة التي تلبي اهتمام إدارة الشركات بمصالح الاطراف الخارجية (البيئة، والمجتمع، والاقتصاد) وتفضيلها على اهتمامها بتحقيق أعلى نسب للأرباح وتعظيمها، وأن التزام إدارات الشركات الصناعية الأردنية بتطبيق المسؤولية الاجتماعية يعزز من تطبيق التنمية المستدامة فيها، والاهتمام بتوفير المعلومات والبيانات الكافية والمتعلقة بالمجتمع والبيئة ومتطلبات الرفاهية الاجتماعية ضمن التقارير المالية.

4- دراسة (نور، و اخرون، 2013):

هدفت الدراسة إلى التعرف على أثر محاسبة الاستدامة على المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية، واعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، ويتكون مجتمع الدراسة من الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية والبالغ عددها (84) شركة، أما عينة الدراسة كانت من المديرين الماليين والمحاسبين والمدققين العاملين في أقسام المحاسبة في هذه الشركات، وخلصت نتائج الدراسة إلى وجود أثر لعناصر المحاسبة المستدامة (البعد البيئي، البعد الاجتماعي، البعد الاقتصادي) على المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية وذلك من وجهة نظر المديرين الماليين والمحاسبين والمدققين العاملين في أقسام المحاسبة.

5- دراسة (العروطي، 2013):

هدفت الدراسة إلى بيان أثر عناصر محاسبة الاستدامة على تقارير المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية، والتعرف على المشاكل والمعوقات التي تواجه الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية في تطبيق عناصر محاسبة الاستدامة، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، واستخدمت الاستبانة كأداة للبحث ووزعت على عينة الدراسة من المديرين الماليين والمحاسبين والمدققين العاملين في أقسام المحاسبة الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية والبالغ عددهم (336) موظف وموظفة، كما توصلت نتائج الدراسة إلى عدم المام الشركات بأهمية محاسبة الاستدامة، وتجنب الشركات القيام بالتقرير عن المسؤولية الاجتماعية والبيئية اعتقاداً منها أن ذلك يلحق الضرر بقيمة استثماراتها. ثانياً- الدراسات الأجنبية:

1- دراسة (Cherepanova, 2017):

هدفت هذه الدراسة إلى تقديم نقضاً تحليلياً لإضفاء الطابع المؤسسي على تقارير التنمية المستدامة في ظل تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، نقاط القوة والضعف في المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية وطريقة اعتمادها، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وتوصلت الدراسة إلى أن التقارير عن التنمية المستدامة موجهة إلى مجموعة من أصحاب المصالح الذين تكون مشاركتهم حاسمة لتحقيق أهداف هادفة للتنمية المستدامة، وأن تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية لأغراض التقرير عن التنمية المستدامة محدود.

2- دراسة (Kozuharov, et al, 2015):

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على دور وأهمية البيانات المالية والمعلومات المعدة وفق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية والتي يتم الكشف عنها عند عملية اتخاذ القرارات مع التركيز بشكل خاص على مديري الشركات المتوسطة والصغيرة في جمهورية مقدونيا، واستخدمت الدراسة المنهج التحليلي، وتكونت عينة الدراسة من مجموعة من الشركات المتوسطة والصغيرة في جمهورية مقدونيا، وتوصلت الدراسة إلى أن التدفق المستمر للمعلومات الموثوقة ذات الصلة والمهمة من الناحية المالية أمر ضروري لاتخاذ القرارات الاستثمارية، وأن تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية أدت تعزيز الشفافية في التقارير المالية للمستثمرين، وتتيح مواءمة التقارير المالية، وتسهيل التنمية المستدامة للشركات المقدونية وسوف تؤثر بشكل غير مباشر على التنمية الاقتصادية المستدامة للدولة.

3- دراسة (Gurvitch, Sidorova, 2012):

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على الإفصاحات الاجتماعية والبيئية في التقارير السنوية للشركات المدرجة في بورصة استونيا للأوراق المالية، واستخدمت المنهج الوصفي التحليلي، كما قامت الدراسة بفحص 15 تقرير لهذه الشركات من القطاعات المختلفة من العام 2007-2010، وتوصلت الدراسة إلى أن الإفصاحات الاجتماعية والبيئية تزايدت عبر هذه السنوات ولكن بشكل قليل وكانت على شكل تقارير مستقلة، واحتوت هذه التقارير على أمور كثيرة ذات علاقة بالتنمية المستدامة لهذه الشركات. ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة:

- تتفق الدراسة الحالية مع دراسة (نور، و اخرون، 2013)، ودراسة (العروطي، 2013)، ودراسة (البقي، و البشتاوي، 2014)، ودراسة (تلاولة، و جودة، 2015)، ودراسة (Gurvitch, Sidorova, 2012)، ودراسة (Cherepanova, 2017) في جوانب متعددة، أهمها أنها تتناول مفهوم المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، وأبعاد التنمية المستدامة، وأهم مقومات تطبيق المعايير الدولية في البيئات المختلفة للدول، وما توفره من إطار مفاهيمي موحد لتطبيق هذه المعايير، وذلك لقياس الأبعاد البيئية والاجتماعية والاقتصادية والتكنولوجية للتنمية المستدامة محاسبياً.

- تختلف الدراسة الحالية عن دراسة (سلامة، 2017)، ودراسة (Kozuharov, et al, 2015)، ودراسة (تلاولة، وجودة، 2015)، ودراسة (Gurvitch, Sidorova, 2012) في جوانب متعددة أهمها أنها تربط بين تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية وبين تطوير الإطار المفاهيمي لقياس أبعاد المحاسبة عن التنمية المستدامة، كذلك فإنها تختلف عن الدراسات السابقة في عينة الدراسة، حيث طبقت على البنوك المدرجة في بورصة فلسطين.

3/ الإطار النظري للدراسة:

1/3 مفهوم المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية:

أدى تزايد النشاط المالي والاقتصادي عبر الحدود الدولية إلى ضرورة وجود معايير محاسبية ذات جودة عالية، تمكن المستخدمين للقوائم المالية من اتخاذ قراراتهم الاستثمارية على أسس علمية سليمة، بناءً على معلومات جيدة تخلص من التحريف، وتمثل الوضع المالي للشركة بصورة عادلة وصحيحة، وفي هذا السياق فقد حدد مجلس معايير المحاسبة الدولية أربع خصائص تجعل من المعلومات المحاسبية المعروضة مفيدة للمستخدمين وهي، القابلية للفهم، والملاءمة، والموثوقية، والقابلية للمقارنة (مخلوف، 2014)، ومن أجل أن تتوافر تلك الخصائص في المعلومات التي تحتويها التقارير المالية فقد استوجب ذلك الالتزام بتطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS) الصادرة عام 2001 عن مجلس معايير المحاسبة الدولية (ASB) لتحل تدريجياً محل معايير المحاسبة الدولية.

1/1/3 الحاجة إلى المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية:

أن التطورات المتسارعة في عالم الأعمال والتقدم التكنولوجي الكبير وتأثيرات العولمة، كل هذه المعطيات ألقت بظلالها على علم المحاسبة بصورة عامة وعلى نشوء المعايير الدولية للتقارير المالية بصورة خاصة، إذ يمكن إرجاع نشوئها إلى احتياجات عصر العولمة، الأمر الذي انعكس بدوره على عولمة المحاسبة، فالمحاسبة أساساً هي لغة الأعمال، ولغة الاستثمارات على جميع الأصعدة المحلية، والاقليمية، والدولية، وتتمثل أسباب التطور في التقارير الدولية للتقارير المالية في الآتي (مخلوف، 2014):

أولاً: الحاجة إلى مواكبة التقدم والتطور العالمي وإيجاد آلية لتطوير علم المحاسبة، وذلك لتوحيد المعالجات المحاسبية واستبعاد التناقضات الناتجة عن اختلاف السياسات والمبادئ المحاسبية.

ثانياً: انفتاح البورصات وأسواق المال عالمياً، وذلك تماشياً مع الانفتاح الاقتصادي العالمي واستقطاب الاستثمارات الخارجية.

2/1/3 أسباب الانتشار العالمي لمعايير إعداد التقارير المالية الدولية:

تنبت الكثير من دول العالم المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية وذلك لتطبيقها من قبل الشركات المساهمة العامة، وقد تمثلت أسباب الانتشار العالمي للمعايير الدولية ما يلي (جمعه، وعمار، 2014):

- تكلفة إعداد معايير محاسبية: حيث أن إعداد معايير محاسبية هي عملية مركبة ومنظمة يساهم فيها العديد من الجهات الحكومية والمنظمات المهنية، والمؤسسات التعليمية، وإدارة أسواق المال، وتتطلب أيضاً الكثير من المؤتمرات وورش العمل واللجان المختصة، مما يجعل تلك العملية معقدة وذات تكلفة مرتفعة، الأمر الذي جعل من الأفضل لتلك الدول اعتماد المعايير الدولية.
- تكلفة إعداد القوائم المالية ومراجعتها: حيث أن الشركات العالمية التي تقوم بإعداد قوائم مالية موحدة كانت تجبر على إعادة إعداد قوائم مالية للشركات أو الفروع التابعة لها في الدول المختلفة التي تطبق معايير وطنية، مما يزيد بشكل كبير من تكاليف إعداد القوائم المالية، الأمر الذي جعل من الأفضل لتلك الدول والشركات تبني المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية.
- تكلفة رأس المال: تلجأ الكثير من الشركات المساهمة إلى أسواق رأس المال العالمية لبيع أسهمها وسنداتهما للحصول على التمويل الاستثماري، ونظراً لأن أسواق رأس المال العالمية تشترط أن تكون القوائم المالية ذات جودة عالية وقابلة للمقارنة مع القوائم المالية للشركات العالمية، الأمر الذي أجبر تلك الشركات على إعداد قوائمها المالية طبقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية.

3/1/3 دور المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية في تعزيز جودة التقارير المالية:

تلعب المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية دوراً هاماً في تعزيز جودة التقارير المالية بما تحقّقه من زيادة قدرة متخذي القرارات على الاستفادة من المعلومات المالية التي توفرها التقارير المالية، حيث تساعد تلك التقارير كافة الأطراف التي تعتمد على التقارير المالية في اتخاذ قرارات سليمة، فقد أشارت دراسة (الأعرج، ورشوان، 2017) إلى أن تبني المعايير الدولية يحسن من جودة التقارير المالية ويمكن من جذب الاستثمارات الخارجية إلى فلسطين بالإضافة إلى دورها في بناء وتطوير سوق رأس مال قوي وكفاء داخل الأراضي الفلسطينية وتعزيز بيئة صديقة للمستثمر، بينما أشارت دراسة (عوض، 2011) أن المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية قد استطاعت زيادة جودة التقارير المالية من خلال:

- إيجاد نظام للسوق يعتمد على شفافية المركز المالي للشركات وإدارتها للمخاطر.
- توفير إطار مستقر وملاءم لتوليد تقارير مالية ذات جودة عالية.
- تقليص عدم تماثل وتباين المعلومات المحاسبية لمتخذي القرارات.

4/1/3 متطلبات تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية:

قد حدد مجلس معايير المحاسبة الدولية المتطلبات الواجب توفرها لتطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية والمتمثلة في الآتي:

- التأهيل العلمي والعملي للمحاسبين، حيث أن عدم التأهيل الكافي سيحول دون مقدرة المحاسبين على فهم وتطبيق المعايير الدولية.
- الأنظمة والقوانين الخاصة بمهنة المحاسبة، إذ يجب أن تكون الأنظمة والقوانين المهنية ملائمة ومتوافقة مع المعايير الدولية.

- تطوير الشركات، لذا يجب على الشركات المساهمة العامة تطوير أنظمتها المالية والمحاسبية بما يتلاءم مع متطلبات تطبيق المعايير الدولية. (عابدين، 2013)

2/3 الإطار المفاهيمي للمحاسبة على التنمية المستدامة:

1/2/3 مفهوم وأهمية التنمية المستدامة:

يمكن القول أن التنمية المستدامة تعد من المواضيع الهامة التي تشهد اهتماماً متزايداً من قبل المنظمات المهنية والنقابية والأكاديمية والحكومية، وذلك لما تمثله من خطورة على الأجيال المستقبلية إذا لم يوضع لها ضوابط وإجراءات تحفظ حقوق الأجيال القادمة من الموارد الطبيعية والبيئية. وقد وردت تسميات عدة للتنمية المستدامة منها التنمية المتواصلة، والتنمية المستمرة، والتنمية المستدامة، والتنمية القابلة للاستمرار.

وقد عرف (كورتل، 2008، 6) التنمية المستدامة بأنها: استعمال الموارد الطبيعية المتجددة بطريقة لا تؤدي إلى فنائها أو تدهورها أو تؤدي إلى تناقص إجراءاتها المتجددة بالنسبة للأجيال القادمة، وذلك مع المحافظة على رصيد ثابت بطريقة فعالة أو غير متناقصة من الموارد الطبيعية.

ويرى (الركابي، 2014، 441) أن التنمية المستدامة تنمية ثلاثية الأبعاد مترابطة ومتكاملة ومتداخلة تركز على الجانب الاقتصادي إلى جانب تركيزها على الجوانب البيئية والاجتماعية.

2/2/3 خصائص التنمية المستدامة:

تتمثل أهم خصائص التنمية المستدامة في الآتي (Grosskuth & Rotmans, 2005, 135):

- أ- التنمية المستدامة ظاهرة ذات بعد زمني متواصل، وتحدث عبر فترة لا تقل عن جيلين.
- ب- التنمية المستدامة ذات بعد أفقي غير محدد بحدود جغرافية، فهي ذات أبعاد محلية وإقليمية وعالمية.
- ج- تتعدد محالات وأبعاد التنمية المستدامة لتشمل المجال الاقتصادي المجالات البيئية والاجتماعية.
- د- التنمية المستدامة ذات مفاهيم وتعريفات متعددة يمكن تفسيرها وفقاً لمنظورات مختلفة طبقاً لتقدير الاحتياجات الإنسانية الحالية والمستقبلية وكيفية الإيفاء بها.

2/2/3 أبعاد التنمية المستدامة:

إن الفكرة الأساسية التي بنيت عليها أجندة القرن الحادي والعشرين هي فكرة التنمية المستدامة أو المتواصلة. وقد حدد معهد الموارد العالمية في تقريره عام 1997 أربع أبعاد رئيسية للتنمية المستدامة تتمثل في الأبعاد الاقتصادية، والأبعاد البيئية، والأبعاد الاجتماعية والإنسانية، والأبعاد التكنولوجية (إبراهيم، وعبد الرحمن، 2015). حيث يعكس البعد الاقتصادي المؤشرات الحالية والمستقبلية للنشاط الاقتصادي للمجتمع والذي يتضمن معدل نصيب الفرد من استهلاك الموارد الطبيعية، وتحسين مستوى المعيشة، والحد من التفاوت في توزيع الدخل، بينما يعكس البعد الاجتماعي مدى توافر المستلزمات الاجتماعية لتحقيق التنمية المستدامة والذي يتضمن الحكم الصالح، توفير خدمات الصحة والتعليم، والنمو والتوزيع السكاني. أما البعد البيئي فيعكس الحفاظ على البيئة وحمايتها من التلوث، ويتضمن هذا البعد المحافظة على الموارد المائية وحماية المناخ من الاحتباس الحراري. أما البعد التكنولوجي فيعكس مدى مساهمة التكنولوجيا في زيادة الانتاجية، ويتضمن هذا البعد استعمال التكنولوجيا الانظف في الصناعة وتبني التكنولوجيا العالية.

4/2/3 معايير أداء التنمية المستدامة:

أصدرت مؤسسة التمويل الدولية التابعة للبنك الدولي عام 2012 عدة معايير خاصة بالأداء البيئي والاجتماعي والاقتصادي ينبغي على الشركات الالتزام بها لتحقيق متطلبات التنمية المستدامة، حيث يتناول المعيار الأول تقييم وإدارة المخاطر والأثار الاجتماعية، والبيئية، بينما تناول المعيار الثاني العمالة وظروف العمال، في حين يتعلق المعيار الثالث بكفاءة استخدام الموارد ومنع التلوث، أما المعيار الرابع فيتعلق بصحة وسلامة وأمن المجتمع المحلي (بدوي، وبيومي، 2015، 645).

5/2/3 فوائد المحاسبة عن التنمية المستدامة:

تعتبر المحاسبة عن التنمية المستدامة في العصر الحالي من المتطلبات الضرورية لإعداد التقارير المالية، حيث أن التعبير عن الأداء غير المالي يتم قياسه من واقع قدرة الشركة على المحافظة على الموارد الاقتصادية والبيئية للمجتمع، وقد جاء ذلك متوافقاً مع نظام تقييم الأداء المستند إلى بطاقة الأداء المتوازن. ويمكن توضيح فوائد تطبيق متطلبات التنمية المستدامة كما يلي (العايب، 2011):

- تعمل التنمية المستدامة على تحقيق التوازن بين مصالح كافة الأطراف المتعاملة مع الشركة سواء كانوا داخليين أم خارجيين.

- تساعد التنمية المستدامة على تحقيق الكفاءة الاقتصادية، إضافة إلى تأثيرها على التنمية الاجتماعية.

- تساعد التنمية المستدامة على تحسين أرباح الشركات واستمرار تلك الأرباح للشركات على الأجل الطويل.

- تحسن التنمية المستدامة من مكانة الشركات أمام المجتمع بما يحافظ على إمكانية استمرارها أمام التقلبات والمنافسات الاقتصادية.

6/2/3 واقع المحاسبة عن التنمية المستدامة:

من السمات العامة لعصر التكنولوجيا والعولمة التزايد المستمر للمشكلات البيئية الناتج عن سوء استغلال الشركات للموارد الطبيعية والبيئية، وسوء التصرف بالنفايات الصناعية، والاستخدام غير المنظم للموارد الكيماوية الضارة، وحيث أن العمليات المحاسبية في الوقت الراهن قائمة على قياس الاحداث المالية الداخلية فقط للشركات، وعجزها عن قياس الأثار الخارجية لتلك الشركات وانعكاساتها الاجتماعية والبيئية الحالية والمستقبلية، ذلك أدى إلى وجود قصور في مخرجات النظام المحاسبي لقياس مدى مساهمة الشركات في تحقيق الرفاهية الاجتماعية والتنمية المستدامة، وذلك يستوجب من المحاسبة الخروج عن الإطار التقليدي المتعارف عليه إلى إطار يتصف بالشمولية، ويعمل على قياس الاحداث عن الأداء الاجتماعي للشركات والتقرير عنها (الحياي، 2011، 45).

7/2/3 دور محاسبة الاستدامة في دعم التنمية المستدامة:

نظراً لزيادة الضغوط الاجتماعية والبيئية على الشركات للإفصاح بمعلومات حول الأمور البيئية، والاجتماعية، والاقتصادية، الأمر الذي أرغم تلك الشركات على إعادة النظر في قراراتها وأدائها الفعلي الذي لم يعد يقتصر على النواحي المالية بل توسع ليشمل جوانب غير مالية تتعلق بالنواحي البيئية والاجتماعية. وقد أشارت دراسة (أبو زر، 2011) أن التطورات المعاصرة استوجبت تطور علم المحاسبة ليشمل القضايا المتعلقة بالتنمية المستدامة، حيث ظهرت محاسبة التكاليف البيئية التي اهتمت بتحديد التكاليف والإيرادات المتعلقة بالعوامل البيئية. كما ظهرت أيضاً محاسبة المسؤولية الاجتماعية التي تهتم بقياس وتسجيل المساهمة الاجتماعية للشركة بصورة تمكن من تقييم أدائها الاجتماعي.

3/3 تبني المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية والتنمية المستدامة:

يمكن أن يساهم تبني وتطبيق البنوك المدرجة في بورصة فلسطين للمعايير الدولية لإعداد التقارير الدولية في التنمية المستدامة بأبعادها الاجتماعية، والاقتصادية، والبيئية، والتكنولوجية، حيث أن تطبيق المعايير المالية الدولية يساهم في جعل المعلومات الواردة في التقارير المالية للبنوك أكثر وضوحاً ومصداقية لمتخذي القرارات المالية والإدارية، الأمر الذي يخلق بيئة استثمارية وتنموية مناسبة تنعكس بشكل مباشر وغير مباشر على أبعاد وجوانب التنمية المستدامة، فقد نصت الفقرة رقم (20) من المعيار الدولي رقم "8" القطاعات التشغيلية أنه "يجب على المنشأة أن تفصح عن معلومات تمكن مستخدمي قوائمها المالية من تقويم طبيعة أنشطة الأعمال التي تقوم بها وأثارها المالية والبيئات الاقتصادية التي تعمل فيها، كما أشارت دراسة (العربي، 2015) أن تبني معايير التقارير المالية الدولية يرفع من صدق المعلومات المالية وتوفرها بالشكل الملائم، مما يساعد في استقطاب وجذب الاستثمارات الخارجية وانتقال التكنولوجيا والمعرفة إلى البنوك وزيادة كفاءة وخبرة الموارد البشرية العاملة في تلك البنوك، وكذلك زيادة ونمو المؤشرات الإنتاجية وخلق موارد تمويلية تزيد من رفاهية المجتمع. وقد أشارت دراسة (Houque & Monem, 2016) أن النتائج العملية تشير إلى أن تبني التقارير المالية الدولية يساهم بشكل كبير في الحد من الفساد، في حين خلصت نتائج دراسة (سلامة، 2017، 2110) أن تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية ساهم في زيادة حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة بالإضافة إلى المساهمة في زيادة معدلات النمو في الناتج المحلي الإجمالي.

4/ الدراسة التطبيقية:

قام الباحثان بإجراء الدراسة التطبيقية لاختبار فرضيات البحث وتحقيق أهداف الدراسة كما يلي:

- 1/4 منهج الدراسة: تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي لكونه المنهج المناسب لدراسة الظواهر الاجتماعية والإنسانية، ويتم الاعتماد في جمع البيانات على المصادر الثانوية والمصادر الأولية كالتالي:
- 1- المصادر الثانوية: وتتكون من الكتب والأبحاث والرسائل العلمية والدوريات وشبكة الإنترنت.
- 2- المصادر الأولية: وتتكون من استبانة أعدت خصيصاً لهذا الغرض، للحصول على المعلومات المطلوبة، كما يتم استخدام البرنامج الإحصائي SPSS لتحليل الاستبانة، واختبار فرضيات الدراسة.

2/4 مجتمع وعينة الدراسة:

يتمثل مجتمع الدراسة في البنوك المدرجة في سوق فلسطين وعددها (7) بنوك وهي (بنك فلسطين، بنك القدس، البنك الإسلامي العربي، البنك الإسلامي الفلسطيني، البنك التجاري الفلسطيني، بنك الاستثمار الفلسطيني، بنك الرفاه لتمويل المشاريع الصغيرة)، وقد تم اختيار البنوك المدرجة في سوق فلسطين نظراً لأن تلك البنوك ملزمة بتطبيق المعايير الدولية للتقارير المالية بالإضافة إلى مسئوليتها المجتمعية في التنمية المستدامة والتسجيل والقياس المحاسبي لتلك المساهمة. وقام الباحثان بتحديد عينة عشوائية طبقية الدراسة من مجتمع الدراسة، حيث تم إرسال قائمة الاستقصاء إلى عينة الدراسة والبالغ عددها (39) موظفاً ممن يعملون في البنوك في محافظتي رفح وخانيونس في قطاع غزة. والجدول التالي رقم (1) يوضح توزيع أفراد العينة حسب كل من: المسمى المهني، سنوات الخبرة، والمؤهل العلمي.

جدول (1) توزيع أفراد العينة

البيان	المسمى المهني				التخصص العلمي			المؤهل العلمي					
	مدير عام	مدقق حسابات مالي	مراقب مالي	رئيس حسابات	محاسب مالي	مدير مالي	محاسبة	إدارة مالية ومصرفية	أخرى	دبلوم	بكالوريوس	ماجستير	
التكرار	3	3	2	14	13	4	24	10	3	2	2	34	3
النسبة	7.5	7.5	5	35.5	33.5	11	61.5	26	7.5	5	5	87.5	7.5

وتعليقاً على الجدول السابق رقم (1) لاحظ الباحثان ما يلي:

- 1- تتمثل عينة البحث في كل من وظائف متعددة وتخصصات علمية مختلفة، إلا أنها ذات ارتباط مباشر بطبيعة العمل المالي والمحاسبي في المؤسسات المالية، مما يجعل تلك العينة مناسبة للدراسة.
- 2- تتراوح المؤهلات العلمية الأكاديمية لأفراد العينة بين دبلوم، وبكالوريوس، وماجستير، مما يجعل عينة الدراسة ممثلة لكافة المؤهلات العملية المحاسبية.

3/4 أداة الدراسة:

استخدم البحث قائمة الاستقصاء كأداة رئيسية في الدراسة التطبيقية، حيث تم تطوير قائمة الاستقصاء في ضوء المراجعة الشاملة للدراسات النظرية والعلمية السابقة التي تناولت متغيرات البحث، وقد اشتملت قائمة الاستقصاء على ثلاثة محاور رئيسية: يتمثل المحور الأول في ثلاث فقرات خاصة بالبيانات الشخصية لأفراد عينة البحث، بينما يتمثل المحور الثاني بمقاييس للمتغير المستقل المتمثل بتطبيق المعايير الدولية للتقارير المالية، و يتضمن 7 فقرات لقياس هذا المتغير. بينما تضمن المحور الثالث المتعلق بأبعاد التنمية المستدامة أربع محاور فرعية تضمنت 26 فقرة لقياس أبعاد التنمية المستدامة المتمثلة في البعد الاجتماعية والبعد الاقتصادي والبعد البيئي والبعد التكنولوجي. وقد قام الباحثان باختبار صدق وثبات قائمة الاستقصاء كما يلي:

1/3/4 صدق الاتساق الداخلي لقائمة الاستقصاء :

تم حساب صدق الاتساق الداخلي لفقرات قائمة الاستقصاء، وذلك بحساب معامل ارتباط بيرسون بين الدرجة الكلية لكل مجال، والدرجة الكلية لقائمة الاستقصاء.

جدول رقم (2) معامل ارتباط بيرسون بين درجة كل مجال من مجالات قائمة الاستقصاء مع الدرجة الكلية لقائمة الاستقصاء.

م	المحور	معامل ارتباط بيرسون
1	تطبيق المعايير الدولية للتقارير المالية	0.834**
2	- قياس البعد الاجتماعي	0.799**
3	- قياس البعد البيئي	0.914**
4	- قياس البعد الاقتصادي	0.903**
5	- قياس البعد التكنولوجي	0.757**

** تشير إلى معنوية معامل الارتباط لبيرسون عند مستوى 0.01

تشير نتائج معاملات ارتباط بيرسون الواردة في الجدول السابق رقم (2) إلى توافر صدق الاتساق الداخلي في مجالات قائمة الاستقصاء، حيث بلغ أعلى معامل ارتباط 0.914 عند مستوى معنوية 0.01 للمحور المتعلق بقياس البعد البيئي، بينما بلغ أقل معامل ارتباط 0.757 عند مستوى معنوية 0.01 للمحور المتعلق بقياس البعد التكنولوجي.

2/3/4 ثبات قائمة الاستقصاء:

قام الباحثان باختبار ثبات قائمة الاستقصاء من خلال احتساب معامل ارتباط ألفا كرونباخ (Cronbach Alpha) لكل مجال من مجالات القائمة ، كما هو موضح بالجدول رقم (3) التالي:

جدول رقم (3) نتائج ثبات قائمة الاستقصاء باستخدام معامل ارتباط ألفا كرونباخ

م	المجال	عدد الفقرات	معامل ألفا كرونباخ
1	تطبيق المعايير الدولية للتقارير المالية	7	0.949
2	- قياس البعد الاجتماعي	7	0.950
3	- قياس البعد البيئي	6	0.927
4	- قياس البعد الاقتصادي	6	0.943
5	- قياس البعد التكنولوجي	7	0.938

يتضح من الجدول السابق أن معاملات ألفا كرونباخ تتراوح ما بين -0.927 0.950 وهذا يدل على أن قائمة الاستقصاء تتمتع بدرجة مقبولة من الثبات تضمن الباحثان إلى تطبيقها على عينة الدراسة.

4/4 نتائج الدراسة الميدانية:

1/4/4 الإحصاء الوصفي للمتغيرات:

جدول رقم (4) الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة

م	أسم المتغير	رمز المتغير	المتوسط	الانحراف المعياري
1	تطبيق المعايير الدولية للتقارير المالية	X	3.49	0.971
2	البعد الاجتماعي	Y ₁	3.23	0.936
3	البعد البيئي	Y ₂	3.43	0.892
4	البعد الاقتصادي	Y ₃	3.54	0.870
5	البعد التكنولوجي	Y ₄	4.03	0.80

وتعليقاً على أهم النتائج المستخلصة من الجدول رقم (4) السابق يلاحظ الباحثان ان البعد التكنولوجي اكبر بعد متوافر لدي عينة الدراسة، حيث بلغ متوسط هذا البعد 4.03، كما يلاحظ توافر باقي الأبعاد بدرجات مختلفة. كما يوضح الجدول رقم (5) التالي، مصفوفة ارتباط بيرسون بين تطبيق المعايير الدولية لاعداد التقارير المالية وأبعاد التنمية المستدامة المتمثلة في البعد الاجتماعي والبعد البيئي والبعد الاقتصادي والبعد التكنولوجي .

جدول رقم(5) معامل الارتباط بين متغيرات الدراسة

	Y ₄	Y ₃	Y ₂	Y ₁	X
	0.553**	0.624**	0.774**	0.556**	X

** تشير إلى معنوية معامل الارتباط لبيرسون عند مستوى 0.01

و تعليقاً على الجدول رقم (5) السابق يلاحظ وجود علاقة ارتباط طردي بين المتغير المستقل (X) الذي يعبر تطبيق المعايير الدولية للتقارير المالية والمتغيرات التابعة (Y₃, Y₂, Y₁ Y₄) التي تعبر عن أبعاد التنمية المستدامة المتمثلة في البعد الاجتماعي، والبعد البيئي، والبعد الاقتصادي، والبعد التكنولوجي.

2/4/4 الإحصاء التحليلي واختبار الفرضيات:

قام الباحثان باستخدام نماذج الانحدار الخطي البسيط لاختبار فرضيات البحث كما يلي:
 اختبار الفرضية الأولى: يوجد أثر لتطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (X) في تطوير الإطار المفاهيمي للبعد الاجتماعي للمحاسبة عن التنمية المستدامة (Y1).
 جدول رقم (6) أثر تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (X) في تطوير الإطار المفاهيمي للبعد الاجتماعي للمحاسبة عن التنمية المستدامة (Y1)

$Y_1 = B_0 + B_1 X$ $Y_1 = 1.358 + 0.536(X)$ $(**2.844)^1 (**4.074)^1$	
ف المحسوبة = 16.599 **	د ح - (1, 38)
مستوى الدلالة = 0.000	دالة عند مستوى 0.01
معامل التحديد Adjusted (R ²) = 31%	الخطأ المعياري = 0.478

- يشير إلى قيمة اختبار "ت"

** تشير إلى إختباري "ت"، ف "عند مستوى معنوية 0.01"

تشير النتائج بالجدول السابق إلى معنوية نموذج الانحدار الخطي البسيط لتأثير تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (X) في تطوير الإطار المفاهيمي للبعد الاجتماعي للمحاسبة عن التنمية المستدامة (Y1)، حيث بلغت قيمة اختبار "ف" (ف المحسوبة = 16.599) مما يؤكد على دلالتها الإحصائية عند مستوى 0.01 وذلك بدرجات حرية (1، 38)، إلا أن قيمة معامل التحديد قد أوضحت أن الدرجة التفسيرية أقل من متوسطة ((Adjusted (R2) 31% (=).

وبناءً على ما سبق يمكن قبول هذه الفرضية، حيث تبين وجود علاقة معنوية طردية ذات دلالة إحصائية لتأثير تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية في تطوير الإطار المفاهيمي للبعد الاجتماعي للمحاسبة عن التنمية المستدامة، ويرى الباحثان أن هذه النتيجة قد تكون منطقية، نظراً لأن تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية تدفع البنوك على الاهتمام بالبعد الاجتماعي للتنمية المستدامة والبحث عن كيفية تطوير النظام المحاسبي بما يمكن من القياس والتسجيل المحاسبي لهذا البعد، وتتفق نتائج هذه الفرضية مع نتائج دراسة (البقي، والبشتاوي، 2014)، ودراسة (نور، وآخرون، 2013)، ودراسة (Gurvitsch, Sidorova, 2012)، كما تختلف مع نتائج دراسة (العموطي، 2013)، ودراسة (سلامة، 2017).

اختبار الفرضية الثانية: يوجد أثر لتطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (X) في تطوير الإطار المفاهيمي للبعد البيئي للمحاسبة عن التنمية المستدامة (Y2).

جدول رقم (7) نتائج تأثير تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (X) في تطوير الإطار المفاهيمي للبعد البيئي للمحاسبة عن التنمية المستدامة (Y2)

$Y_2 = B_0 + B_2 X$ $Y_2 = 0.945 + 0.774(X)$ $(**2.725)^1 (**7.431)^1$	
ف المحسوبة = 55.215 **	د ح - (1, 38)
مستوى الدلالة = 0.000	دالة عند مستوى 0.01
معامل التحديد Adjusted (R ²) = 60%	الخطأ المعياري = 0.347

- يشير إلى قيمة اختبار "ت"

** تشير إلى إختباري "ت"، ف "عند مستوى معنوية 0.01"

تشير النتائج بالجدول السابق إلى معنوية نموذج الانحدار الخطي البسيط لتأثير تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (X) في تطوير الإطار المفاهيمي للبعد البيئي للمحاسبة عن التنمية المستدامة (Y2)، حيث بلغت قيمة اختبار "ف" (ف المحسوبة 55.215) مما يؤكد على دلالتها الإحصائية عند مستوى 0,01 وذلك بدرجات حرية (1، 38)، إلا أنَّ قيمة معامل التحديد قد أوضحت أن الدرجة التفسيرية كبيرة (Adjusted (R2) = 60%). وبناءً على ما سبق يمكن قبول هذه الفرضية، حيث تبين وجود علاقة معنوية طردية ذات دلالة احصائية لتطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (X) في تطوير الإطار المفاهيمي للبعد البيئي للمحاسبة عن التنمية المستدامة (Y2) ويرى الباحثان أن هذه النتيجة قد تكون منطقية، نظراً لأنَّ تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية يدفع البنوك إلى تطوير النظام المحاسبي ليكونوا قادرين على قياس واثبات البعد البيئي، وتتفق نتائج هذه الفرضية مع نتائج دراسة (نور، وآخرون، 2013)، ودراسة (Cherepanova, 2017)، ودراسة (Gurvits, Sidorova, 2012)، كما تختلف مع نتائج دراسة (العرومطي، 2013). اختبار الفرضية الثالثة: يوجد أثر لتطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (X) في تطوير الإطار المفاهيمي للبعد الاقتصادي للمحاسبة عن التنمية المستدامة (Y3) جدول رقم (8) نتائج تأثير تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (X) في تطوير الإطار المفاهيمي للبعد الاقتصادي للمحاسبة عن التنمية المستدامة (Y3)

$Y_3 = B_0 + B_3X$ $Y_3 = 1.121 + 0.624(X)$ $(**2.168)^1 (**4.858)^1$	
ف المحسوبة - **23.603	د ح - (1، 38)
مستوى الدلالة - 0,000	دالة عند مستوى 0,01
معامل التحديد Adjusted (R ²) = 38.9%	الخطأ المعياري - 0.517

- يشير إلى قيمة اختبار "ت"

** تشير إلى اختباري "ت"، "ف" عند مستوى معنوية 0.01

تشير النتائج بالجدول السابق إلى معنوية نموذج الانحدار الخطي البسيط لتأثير تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (X) في تطوير الإطار المفاهيمي للبعد الاقتصادي للمحاسبة عن التنمية المستدامة (Y3)، حيث بلغت قيمة اختبار "ف" (ف المحسوبة 23.603) مما يؤكد على دلالتها الإحصائية عند مستوى 0,01 وذلك بدرجات حرية (1، 38)، إلا أنَّ قيمة معامل التحديد قد أوضحت أن الدرجة التفسيرية أقل من متوسطة (Adjusted (R2) = 38.9%).

وبناءً على ما سبق يمكن قبول هذه الفرضية، حيث تبين وجود علاقة معنوية طردية ذات دلالة احصائية لتطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (X) في تطوير الإطار المفاهيمي للبعد الاقتصادي للمحاسبة عن التنمية المستدامة (Y3) ويرى الباحثان أن هذه النتيجة قد تكون منطقية، نظراً لأنَّ تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية يدفع البنوك إلى تطوير النظام المحاسبي ليكونوا قادرين على قياس واثبات البعد الاقتصادي، وتتفق نتائج هذه الفرضية مع نتائج دراسة (تلاولة، وجودة، 2015)، ودراسة (Cherepanova, 2017)، ودراسة (Cherepanova, 2017)، كما تختلف مع نتائج دراسة (سلامة، 2017).

اختبار الفرضية الرابعة: يوجد أثر لتطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (X) في تطوير الإطار المفاهيمي للبعد التكنولوجي للمحاسبة عن التنمية المستدامة (Y4)
جدول رقم (9) نتائج تأثير تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (X) في تطوير الإطار المفاهيمي للبعد التكنولوجي للمحاسبة عن التنمية المستدامة (Y4)

$Y_4 = B_0 + B_4 X$ $Y_4 = 2.422 + 0.553(X)$ $(**5.854)^1 (**4.038)^1$	
ف المحسوبة - **16.309	د ج - (1، 38)
مستوى الدلالة - 0.000	دالة عند مستوى 0.01
معامل التحديد Adjusted (R ²) - %30.6	الخطأ المعياري - 0.414

- يشير إلى قيمة اختبار "ت"

** تشير إلى إختباري "ت"، ف " عند مستوى معنوية 0.01

تشير النتائج بالجدول السابق إلى معنوية نموذج الانحدار الخطي البسيط لتأثير تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (X) في تطوير الإطار المفاهيمي للبعد الاقتصادي للمحاسبة عن التنمية المستدامة (Y4)، حيث بلغت قيمة اختبار "ف" (ف المحسوبة 16.309) مما يؤكد على دلالتها الإحصائية عند مستوى 0.01 وذلك بدرجات حرية (1، 38)، إلا أن قيمة معامل التحديد قد أوضحت أن الدرجة التفسيرية أقل من متوسطة ((Adjusted (R2) 30.6% (=).

وبناءً على ما سبق يمكن قبول هذه الفرضية، حيث تبين وجود علاقة معنوية طردية ذات دلالة إحصائية لتطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (X) في تطوير الإطار المفاهيمي للبعد الاقتصادي للمحاسبة عن التنمية المستدامة (Y4) ويرى الباحثان أن هذه النتيجة قد تكون منطقية، نظراً لأن تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية يدفع البنوك إلى تطوير النظام المحاسبي ليكونوا قادرين على قياس وأثبت البعد التكنولوجي، لا يوجد اتفاق بين نتائج هذه الفرضية ونتائج الدراسات، وتختلف مع نتائج دراسة (سلامة، 2017)، ودراسة (تلاولة، وجودة، 2015)، دراسة (البقي، والبشتاوي، 2014)، دراسة (نور، وآخرون، 2013)، ودراسة ((Kozuharov, et al, 2015، ودراسة (Gurvitch, Sidorova, 2012).

5/ الخلاصة والنتائج والتوصيات:

تناول البحث التعريف بالمعايير الدولية لإعداد التقارير الدولية والحاجة إليها، خاصة في ظل احتياجات عصر العولمة وما رافقه من تطور نظام التكنولوجيا والاتصالات، حيث أدى ذلك إلى الحاجة إلى تطوير شكل ومضمون التقارير المالية لتوحيد المعالجات المحاسبية في ظل الانفتاح الاقتصادي العالمي واستقطاب الاستثمارات الخارجية. وتم التعرف على أسباب الانتشار العالمي للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية والمقومات الأساسية الواجب توافرها لتمكين الشركات المساهمة من تطبيقها بصورة صحيحة.

وتناول البحث أيضاً تحديد مفهوم وأهمية التنمية المستدامة الحاجة إليها لما لها من دور في حفظ حقوق الأجيال القادمة من الموارد الطبيعية والبيئية، وتم التعرف على أبعاد تلك التنمية التي تمثلت في البعد الاجتماعي، والبعد البيئي، والبعد الاقتصادي، والبعد التكنولوجي.

وانطلاقاً من أهمية وضرورة التنمية المستدامة فقد تناول البحث فوائد وأهمية المحاسبة عنها، بحيث تعمل على تحقيق التوازن بين مصالح كافة، كما تطرق البحث لواقع ودور المحاسبة في دعم التنمية المستدامة انطلاقاً من الضغوط الاجتماعية والبيئية على البنوك للإفصاح عن المعلومات المتعلقة بالأنشطة البيئية والاجتماعية والاقتصادية لتلك الشركات.

وتم أيضاً التعرف على مدى اهتمام المعايير الدولية بالزام الشركات في المساهمة في تحقيق التنمية المستدامة، والقياس، والافصاح المحاسبي عن تلك المساهمات.

وقد بينت الدراسة الميدانية أن تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية يؤثر بنسب متفاوتة في تطوير الإطار المفاهيمي للمحاسبة عن التنمية المستدامة بأبعادها الأربعة، حيث أن تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية يؤثر في تطوير المحاسبة عن البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة بنسبة 31%، وهذه النتيجة جاءت مشابهة لنتائج دراسة كل من البقي، والبشتاوي (2014)، نور، وآخرون (2013)، Gurvitsh, Sidorova (2012)، ومخالفة لنتائج دراسة كل من العرموطي (2013)، ودراسة سلامة (2017).

بينما يؤثر تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية في تطوير المحاسبة عن البعد البيئي للتنمية المستدامة بنسبة 60%، وهذه النتيجة جاءت مشابهة لنتائج دراسة كل من دراسة نور، وآخرون (2013)، Cherepanova (2012)، Gurvitsh, Sidorova (2017)، ومخالفة لنتائج دراسة العرموطي (2013).

بينما يؤثر تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية في تطوير المحاسبة عن البعد الاجتماعي الاقتصادي المستدامة بنسبة 38.9%، وهذه النتيجة جاءت مخالفة لنتائج دراسة كل من تلاولة، وجودة (2015)، Cherepanova (2017)، Cherepanova (2017)، ومخالفة لنتائج دراسة سلامة (2017).

بينما يؤثر تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية في تطوير المحاسبة عن البعد التكنولوجي للتنمية المستدامة بنسبة 30.6%، وهذه النتيجة لا تتفق مع أي نتائج من نتائج الدراسات السابقة، بينما جاءت مخالفة لنتائج دراسة كل من سلامة (2017)، تلاولة، وجودة (2015)، البقي، والبشتاوي (2014)، نور، وآخرون (2013)، ((Kozuharov, et al (2015, Gurvitsh Sidorova, (2012)).

كما أن تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية دفعت البنوك المدرجة في بورصة فلسطين على الاهتمام بالبعد (الاجتماعي، والبيئي، والاقتصادي، والتكنولوجي) للتنمية المستدامة والبحث عن كيفية تطوير النظام المحاسبي بما يمكن من القياس والتسجيل المحاسبي لهذه الأبعاد.

كما بينت نتائج الدراسة أن البنوك المدرجة في بورصة فلسطين تطبق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية بنسب كبيرة نوعاً ما. كما أن تلك البنوك أيضاً تفصح محاسبياً بنسب متفاوتة عن مساهمتها في التنمية المستدامة بأبعادها الاجتماعية، والبيئية، والاقتصادية، والتكنولوجية.

وبناءً على نتائج البحث يوصي الباحثان بتطوير الإطار المفاهيمي للتنمية المستدامة بما يحقق الإثبات المحاسبي للتنمية المستدامة. إضافة إلى ضرورة تطوير النظم المحاسبية في البنوك المدرجة في بورصة فلسطين لتكون قادرة بشكل أفضل على قياس وتسجيل الأبعاد الأربعة المتمثلة في البعد الاجتماعي، والبعد البيئي، والبعد الاقتصادي، والبعد التكنولوجي بما يتوافق مع المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، وأن تزيد هذه البنوك من الإفصاح محاسبياً عن مساهمتها في التنمية المستدامة بأبعادها (الاجتماعية، والبيئية، والاقتصادية، والتكنولوجية). كما يجب ضرورة زيادة الاهتمام بالبحث والتطوير للتنمية المستدامة من خلال تحويل نتائج الأبحاث والمؤتمرات العلمية من مجرد حبر على ورق إلى لجان عمل تقوم على تطبيق النتائج الفعلية التي قد تعود بالفائدة على البنوك والمجتمع.

قائمة المراجع:

أولاً: المراجع باللغة العربية:

1. ابراهيم، إحسان محمد، وعبد الرحمن، زينب، (2015)، دراسة عن دور المجتمع المدني في تحقيق التنمية المستدامة. المؤتمر العلمي الثالث عشر "التنمية المستدامة: الاستراتيجيات والتحديات"، جامعة الاسكندرية، مصر.
2. ابو زر، عفاف، اسحق (2011)، الابلاغ المالي والاستدامة: واقع وآفاق، بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي المهني الدولي التاسع بعنوان "تطوير بنية التقارير المالية في أعقاب الازمة المالية العالمية"، عقد في الفترة من 28-29 أيلول، جامعة عمان العربية، كلية الأعمال. الاردن.
3. الاعرج، محمد سائر، ورشوان، عبد الرحمن، (2017)، دور المعايير الدولية (IFRS) في تعزيز جودة التقارير المالية لجذب الاستثمارات وتحقيق التنمية المستدامة، بحث مقدم للمؤتمر العلمي الثاني "الاستدامة وتعزيز البيئة الادبائية للقطاع التقني"، كلية فلسطين التقنية، غزة، فلسطين.
4. البقمي، متعب، و البشتاوي، سليمان، (2014)، واقع المحاسبة عن التنمية المستدامة في الشركات الصناعية دراسة تطبيقية في الشركات الصناعية الأردنية، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد الخاص بالمؤتمر العلمي المشترك، العراق، 455-472.
5. الحياي، احمد مؤيد عطية، (2011). جودة نظم المعلومات المصرفية ودورها في إدارة الأزمات- دراسة ميدانية في عينة من المصارف العراقية- نينوى، مجلة تنمية الرافدين، المجلد 33، العدد 104، 133-151.
6. الركابي، علي خلف سلمان، (2014)، استجابة المحاسبة للمحافظة على البيئة ودعم التنمية المستدامة، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد الخاص بالمؤتمر العلمي المشترك، 431-454.
7. العايب، عبد الرحمن، (2011)، التحكم في الأداء الشامل للمؤسسة الاقتصادية في الجزائر في ظل تحديات التنمية المستدامة، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر.
8. العربي، حمزة، (2015)، دور المعايير المحاسبية والابلاغ المالي الدولية في جذب الاستثمار الاجنبي المباشر، المؤتمر الدولي العلمي الاستثمار الاجنبي المباشر والتنمية في الوطن العربي"، مركز البحث وتطوير الموارد البشرية، رماح، الاردن.
9. العرموطي، أحمد عدنان، (2013)، أثر محاسبة الاستدامة على تقارير الابلاغ المالي في الشركات الصناعية المساهمة الاردنية المدرجة في بورصة عمان، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الأعمال، جامعة الشرق الأوسط، الأردن.
10. بدوي، محمد عباس، وبيومي، سعيد محمد، (2015)، إطار مقترح للإفصاح المحاسبي البيئي والاجتماعي في الشركات المقيدة في بورصة الاوراق المالية المصرية من خلال المواقع الالكترونية، بحث مقدم للمؤتمر العلمي الثالث عشر "التنمية المستدامة: الاستراتيجيات والتحديات"، جامعة الاسكندرية، مصر.
11. تلاولة، محمد أحمد، وجودة، محمد رأفت، (2015)، العوامل المؤثرة على مستوى الإفصاح عن عناصر محاسبة الاستدامة للشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين، مجلة جامعة فلسطين للأبحاث والدراسات، المجلد 1، العدد 1، فلسطين، 1-25.
12. جمعة، هوام. وعمار، لمزاودة، (2014)، أثر اعتماد معايير المحاسبة الدولية على جذب الاستثمار الاجنبي المباشر في الدول العربية- دراسة قياسية، مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات، المجلد 1، العدد 34، 403-427.
13. سلامة، محمد سامي، (2017)، دور معايير التقرير المالي الدولية في جذب الاستثمارات الاجنبية المباشرة واثرها على التنمية الاقتصادية في مصر، المؤتمر العلمي الأول "دور المحاسبة والمراجعة في دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية في مصر"، جمهورية مصر العربية.

14. عابدين، حسني عابدين محمد، (2013)، أثر تطبيق المعايير الدولية عمى القوائم المالية لشركات المقاولات بفلسطين – دراسة تحليلية تطبيقية، بحث مقدم لليوم الدراسي بعنوان: "المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS) وإمكانية تطبيقها في فلسطين"، قسم المحاسبة، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين.
15. عوض، أمال محمد، (2011)، تحليل العلاقة بين جودة الأرباح المحاسبية وظاهرة عدم تماثل المعلومات وأثرها على تكلفة رأس المال، مجلة الفكر المحاسبي، كلية التجارة وإدارة الأعمال، جامعة حلوان، المجلد 15، العدد 2، مصر، -215 246.
16. كورتل، فريد، (2008)، حوكمة الشركات: منهج القادة والمدراء لتحقيق التنمية المستدامة في الوطن العربي "المؤتمر العلمي الاول لكلية الإدارة والاقتصاد، جامعة دمشق، سوريا.
17. مخلوف، محمد أحمد، (2014)، مدى الالتزام بتطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية وأثرها على توليد تقارير مالية ذات جودة عالية دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة العامة الصناعية الاردنية، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير، جامعة الجزائر.
18. نور، عبد الناصر، وعبد اللطيف، مضر، و العرموطي، أحمد، (2013)، أثر محاسبة الاستدامة على تقارير الإبلاغ المالي في الشركات الصناعية المساهمة العامة الاردنية، كلية الأعمال، جامعة الشرق الأوسط، الأردن.

ثانياً: المراجع باللغة الانجليزية:

1. Cherepanova, Vera. (2017). A Case for International Financial Reporting Standard on Sustainability: A Critical Perspective, Journal of Management and Sustainability, Vol.7, No. 2, 78- 87.
2. Grosskurth, J. & J. Rotmans.(2005) The Scene Model: Getting Grip on Sustainable Development in Policy Making. Environment, Development and Sustainability, Vol. 7, No.1, 135151-.
3. Gurvitsh, N. and Sidorova, I. (2012). Survey of sustainability reporting integrated into annual reports of Estonian companies for the years 20072010-,, Procedia Economics and Finance, Vol. 2, No.1, 2634-.
4. Houqe N. & Monem R., (2016), "IFRS Adoption, Extent of Disclosure, and Perceived Corruption: A Cross-country Study", International Journal of Accounting, Forthcoming. Vol. 51, 178- 184.
5. Kozuharov, S., Ristovska, N. and Blazeska, D.(2015). International Standards for Financial Reporting: Harmonization in Macedonia, UTMS Journal of Economics, Vol. 6, No.2, 233240-.